

المحاضرة السابعة (7): تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

ثانيا: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية:

بسبب العلاقة السببية القائمة بين بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي تمكن المحلل المالي استخدامها في تقييم أداء المؤسسة وأوجه نشاطها المختلفة ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمسة مجموعات رئيسية على النحو التالي:

I- نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية ، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

✓ نسبة التمويل الدائم (نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة): تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الموارد الثابتة

(الدائمة) على تغطية الاستخدامات الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الموارد الثابتة (الموارد الدائمة) / الاستخدامات الثابتة (الأصول غير الجارية)

- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة وهو يشكل رأس المال العامل.
- ولتحقيق التوازن المالي يجب على هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد.

✓ نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية

الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية (الاستخدامات الثابتة)

- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن الأموال الخاصة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة وهو يشكل رأس المال العامل الخاص.
-

✓ نسبة الاستقلالية المالية (نسبة التحرر المالي):

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب هذه النسبة

بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

يهدف حساب هذه النسبة إلى تحديد أثر الاستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة ، فكلما كانت الاستدانة المالية كبيرة مقارنة مع الموارد الخاصة فإنها تحد من حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في تطوير الاستثمارات وتقلل كذلك من فرص الاقتراض .

✓ نسبة قابلية السداد:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء ، حيث تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وبمعنى آخر مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، حيث انه كلما كانت هذه النسبة الصغيرة ، كانت أموال الدائنين مضمونة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} > 0.5$$

مجموع الأصول

II- نسب السيولة liquidity ratios:

وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسارة ودون حاجتها للجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

✓ نسبة التداول (نسبة السيولة العامة):

وتبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية (المتداولة) بكل مكوناتها في مواجهة الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية/الخصوم الجارية}}{\text{دق أ}}$$

حيث أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة(د ق أ) دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، فإذا زادت هذه النسبة عن الواحد كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا.

إن زيادة هذه النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقط.

✓ نسبة السداد السريع (نسبة السيولة المختصرة):

وتوضح هذه النسبة مدى امكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة ، ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السداد السريع = (الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية

يجب أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.3 و 0.5 بمعنى آخر أن تغطي الأصول الجارية باستثناء المخزونات نصف الديون قصيرة الأجل أو كحد أدنى 0.3 من الديون قصيرة الأجل.

✓ **نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة أو الحالية) :**

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرف المؤسسة ، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية

هناك من يرى بأن هذه النسبة يجب أن تكون محصورة بين 0.2 كأقل تقدير و 0.3 كحد أقصى.

III- نسب النشاط

تستخدم هذه النسب للكشف عن قدرة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأصول وتحقيق أقصى ربح وتحقيق أكبر مبيعات، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول.

✓ **معدل دوران مجموع الأصول:**

تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات ، فهو يختلف من صناعة إلى أخرى ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، ويحسب معدل دوران مجموع الأصول بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول

- فإذا وجد أن معدل المؤسسة أعلى فان ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، أو دل ذلك على كفاءة في المبيعات.

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة:**

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات ويحسب معدل دوران الأصول الثابتة كما يلي:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

ويركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

بالإضافة إلى نسب الدوران السابقة الذكر هناك نسب أخرى للنشاط والتي تعبر عن الفترة الزمنية التي يبقى خلالها تدفق معين (مخزونات، حقوق على الزبائن، ديون الموردين) دون حركة في المؤسسة، وتحسب هذه النسب من أجل تحديد كيفية تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل في حالة وضعية مالية غير متوازنة وذلك برفع دوران المخزونات والزبائن وخفض دوران الموردين.

✓ نسبة دوران المخزونات :

تتمثل في عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات (بضائع ، مواد أولية ، منتجات تامة) خلال فترة زمنية عادة تكون السنة، وتحسب نسبة دوران المخزون بالعلاقة التالية:

$$\text{دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

تعبر تكلفة المبيعات عن تكلفة شراء البضاعة المباعة في حالة كون المؤسسة تجارية، أما في حال كونها صناعية فإن تكلفة المبيعات تعبر عن تكلفة انتاج المنتجات المباعة.

ويحسب متوسط المخزون بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2$$

قوانين أخرى مستخرجة من القانون العام لدوران المخزون:

- بالنسبة للبضائع (المؤسسة التجارية):

$$\text{دوران مخزون البضائع} = \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون من البضائع}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.

- بالنسبة للمواد الأولية (مؤسسة صناعية)

$$\text{دوران مخزون المواد الأولية} = \text{تكلفة شراء المواد الأولية المستعملة} / \text{متوسط المخزون من المواد الأولية}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد الأولية التي تدخل المخزن

- بالنسبة للمنتجات التامة (مؤسسة صناعية)

$$\text{دوران مخزون المنتجات التامة} = \text{تكلفة السنوية للوحدات المنتجة} / \text{متوسط المخزون من المنتجات التامة}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع)

✓ مدة تصريف المخزون:

وهي تعبر عن الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع هذا المخزون، أو هي عدد الأيام التي يقضيها المخزون في المخازن. وتحسب مدة تصريف المخزونات بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة تصريف المخزونات} = 360 / \text{معدل دوران المخزونات}$$

كلما كان معدل دوران المخزون مرتفعا كلما دل ذلك على أن المؤسسة ذات كفاءة عالية في تحويل مخزونها إلى سيولة عن طريق بيعها، كما إن ارتفاع هذا المعدل أيضا مؤشر عن ارتفاع جودة المخزون المحتفظ به.

مدة تصريف مخزون البضاعة: تعتبر المدة المتوسطة التي تمكث فيها شحنة البضائع داخل المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.

مدة تصريف مخزون المواد الأولية: تمثل المدة المتوسطة التي يمكث فيها مخزون المواد الأولية في المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الدخول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

مدة تصريف مخزون المنتجات التامة: وتمثل المدة المتوسطة التي تمكث فيها المنتجات التامة في المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ التصريف (البيع)

✓ نسبة دوران الزبائن:

تستعمل هذا النسبة في قياس قدرة المؤسسة على تحصيل الزبائن، وتحسب نسبة دوران الزبائن بالعلاقة التالية:

$$\text{دوران الزبائن} = \text{مبيعات السنة (رقم الأعمال السنوي)} / \text{متوسط ديون الزبائن}$$

ويحسب متوسط ديون الزبائن بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط ديون الزبائن} = \text{الزبائن والحسابات الملحقمة لأول وآخر المدة} / 2$$

✓ مدة التحصيل من الزبائن

وتمثل عدد الأيام من تاريخ البيع بأجل إلى تاريخ التسديد نقدا، وتحسب المدة المتوسطة لتحصل ديون الزبائن بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = 360 / \text{دوران الزبائن}$$

كلما انخفضت هذه المدة كلما دل ذلك على سيولة جيدة لدى المؤسسة والعكس صحيح.

✓ نسبة دوران الموردين

تعبّر هذه النسبة على العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة، وتحسب نسبة دوران الموردين بالعلاقة التالية:

دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

ويحسب متوسط ديون الموردين بالعلاقة التالية:

متوسط ديون الموردين = الموردين والحسابات الملحقه لأول وآخر المدة / 2

✓ مدة التسديد للموردين

وهي المهلة التي يمنحها الموردون إلى المؤسسة لتمكن من دفع التزاماتها اتجاههم، وتحسب المدة المتوسطة لتسديد

ديون الموردين بالعلاقة التالية:

مدة التسديد للموردين = 360 / دوران موردين